دراسات عالمية

الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية

مالك مفتي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 27

A
320.9
D597da/27
c.1

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث وأهم المستجدات العالمية في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي بصفة عامة.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة «دراسات عالمية» التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتعلق باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحِّب المركز بتلقي الترجمات والدراسات، وفق قواعد النشر الخاصة بسلسلة «دراسات عالمية».

هيئة التحرير

عايدة عبدالله الأزدي رئيسة التحرير

سكرتارية التحرير

أمين أسعد أبوعزالدين

عماد قدورة

وائل سلامة

A
320.9
D597da/27

دراسات عالمية

الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية

مالك مفتي

L A U - Riyad Nassar Library
02 AUG 2009
RECEIVED

العدد 27

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

● محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of *Daring and Caution in Turkish Foreign Policy*, authored by Malik Mufti, and published in the *Middle East Journal*, Volume 52, No. 1, Winter 1998. ECSSR is indebted to the author and to the *Middle East Journal* for permitting the translation, publication, and distribution of this work under our cover.

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة "**دراسات عالمية**"
على العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص . ب : 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 - 9712 +
فاكس : 769944 - 9712 +
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة 7

أولاً: المحيط الأمني الحالي لتركيا 9

الأعداء: اليونان وسوريا 9

المتنافسون: روسيا وإيران 13

الأحلاف المعادية 18

ثانياً: الإرث التاريخي 20

ثالثاً: الهياكل المؤسسية 22

رابعاً: الضغوط المعيارية 26

الخاتمة 31

الهوامش 35

مقدمة

تستعرض هذه الدراسة الملامح الرئيسية للأوضاع الأمنية الجديدة المحيطة بتركيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما تقدم تقويماً للدور الذي يؤديه كل من الإرث التاريخي، والهياكل المؤسسية والضغوط المعيارية (التقليدية)، وبخاصة معيارا "الجرأة" و"الحذر" المتصارعان، وذلك في صياغة الجدل المعاصر حول التوجه الملائم لسياسة تركيا الخارجية. هناك رأي يقول بأن تجربة تركيا الحالية تظهر أهمية العوامل الفكرية والمعيارية في تشكيل السياسة الخارجية خلال فترات يسودها عدم استقرار كبير.

بينما تواجه تركيا عالماً جديداً محفوفاً بالمخاطر؛ كجزء من الأثر الذي خلّفه انهيار الاتحاد السوفيتي وما تلاه من إعادة تشكيل للتحالفات الإقليمية والدولية، يعكف القائمون على تحديد سياستها الخارجية - والذين تدفعهم اعتبارات الخوف والشرف الوطني وتحقيق المكاسب - على استقصاء الماضي بحثاً عن شواهد تعينهم على اتباع أفضل السبل للمضي قدماً. وهم ينظرون على وجه التحديد إلى مؤسس تركيا الثوري الذي تفوقت مهاراته وقدراته على محاذير ومخاطر تزيد بكثير على تلك التي يواجهها زعماء تركيا اليوم.

أعدت وزارة الخارجية التركية كتيباً في عام 1996 عنوانه «**أهداف ومبادئ السياسة الخارجية التركية**»(1) وابتدرته بنص يقول: «ظلت جمهورية تركيا منذ تأسيسها عام 1923 تتبع سياسة خارجية تهدف إلى تحقيق السلام العالمي القائم على مبدأ "السلام في الداخل والسلام في العالم"، وهو المبدأ الذي وضعه الأب المؤسس وأول رئيس لجمهورية تركيا، مصطفى كمال أتاتورك»(2)، وغالباً ما كانت تستخدم هذه الفقرة لدعم

انتهاج سياسة متحفظة تهتم بالداخل. بيد أن الاقتباس الوارد أدناه، المنسوب لكمال أتاتورك، والذي قدمه لكاتب هذه الدراسة العاملون مع زعيم حزب اليسار الديمقراطي بولنت أجاويد (Bülent Ecevit)، يطرح بالمقابل توجهاً أكثر تشدداً.

«إن الاتحاد السوفيتي اليوم هو صديقنا وجارنا وحليفنا، ونحن بحاجة إلى هذه الصداقة، ولكن لا أحد يستطيع أن يتنبأ بما سيحدث غداً. وعلى غرار ما جرى للإمبراطورية العثمانية، والإمبراطورية النمساوية-المجرية، يمكن أن يتجزأ الاتحاد السوفيتي أو ينهار، ومن الممكن أن تتخلى عنه الشعوب التي يحكم قبضته عليها اليوم، وقد يصل العالم إلى توازن جديد. في تلك الحال، يتعين على تركيا أن تعرف ما تريد أن تفعله. وتحت حكم هذا الصديق يعيش إخوة لنا يشاركوننا لغتنا وعقيدتنا، وعلينا أن نستعد للمطالبة بعودتهم إلينا... ولا يجوز لنا أن ننتظرهم (الأتراك المقيمين بالخارج) ليأتوا إلينا، ولكن يجب أن نذهب نحن إليهم»[3].

تجدر الإشارة إلى أن صحة هذه العبارة لم تتأكد بعد - إذ مازال العاملون مع أجاويد يدققون جملة ما تركه أتاتورك من خطب بغرض التثبت من صحة نسبتها إليه. وعلى خلاف ذلك، ووفقاً لما أورده العالمان التركيان البارزان محمد قونلوبال (Mehmet Gönlübol) وجيم سار (Cem Sar) «لم نعثر على أي مستند يدل على أن عبارة "السلام في الداخل والسلام في العالم" التي تنسب غالباً إلى أتاتورك وترد في مقدمة دستورنا، قد وردت على لسانه هو بالذات»[4].

وإذا افترضنا أن التأويل قد يأتي بنتائج مبهمة، فإن استعراضاً للتهديدات الخارجية التي تواجه القادة الأتراك والفرص المتاحة أمامهم في عالم اليوم والعوامل الداخلية المحددة التي يعملون تحتها، قد تلقي المزيد من الضوء على السياسات التي من المرجح أن يضعها أولئك القادة في المقابل. إن الهدفين المتلازمين لهذه الدراسة هما: أولاً، تحديد المعالم الرئيسية لمحيط تركيا الأمني الجديد، ومن ثم تقويم الدور الذي يؤديه الإرث التاريخي، والأطر المؤسسية والضغوط التي فرضتها القيم، وعلى وجه التحديد قيمتا "الجرأة" و"الحذر" المتنافستان في صياغة الجدل المعاصر حول التوجه الملائم

لسياسة تركيا. وإذا أخذنا في الاعتبار ضخامة التحولات الهيكلية والمعيارية التي حدثت خلال السنوات القليلة الماضية، فسوف يبدو واضحاً لنا أن هذا الجدل إنما يؤذن ببداية ثورة كاملة في الثقافة الاستراتيجية لتركيا.

أولاً: المحيط الأمني الحالي لتركيا

لم تخرج تركيا من مرحلة الحرب الباردة بإحساس من الأمن والطمأنينة المعززة، وذلك على خلاف العديد من الأعضاء الآخرين في الحلف المضاد للاتحاد السوفيتي. فقد قال وزير خارجية تركيا حكمت تشتين (Hikmet Çetin)، على سبيل المثال، في عام 1993: «لقد تحولت تركيا إلى دولة مواجهة على جبهات متعددة، وذلك نظراً لموقعها الجيوسياسي والجيوستراتيجي الذي يضعها في أقل مناطق العالم استقراراً، وأكثرها تقلباً وغموضاً. ومن الممكن للأزمات والنزاعات التي تقع في هذه المناطق أن تمتد في أي لحظة لتطوق تركيا»[5]. وقد جادل الدبلوماسي المحنك والمحلل التركي شوكرو إليكداج (Sükrü Elekdag) في نيسان/ إبريل 1996 قائلاً: «من حيث العلاقات الخارجية، تمر بلادنا بما يمكن أن يكون أكثر الفترات معضلة خلال الخمسين سنة الأخيرة من حقبة الجمهورية... إن تركيا محاصرة بطوق شرير وحقيقي»[6]. إن هذا الإجماع المتشائم في نظرته ينبع أساساً من سلسلة من المخاوف ذات الصلة بأربع دول مجاورة، وهي: اليونان وإيران وروسيا وسوريا.

الأعداء: اليونان وسوريا

يعتبر المخططون الاستراتيجيون الأتراك اليونان وسوريا - وهما الدولتان الوحيدتان اللتان تنازعان تركيا على أراض - هما المصدر الأساسي للتهديد الخارجي. وقد اعتبر رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد اليونان مصدر القلق الأمني الأول لتركيا منذ بداية عام 1978. وقد رد مجلس السياسة الخارجية والدفاع الوطني التابع للحكومة اليونانية على ذلك في 8 كانون الثاني/ يناير 1986 بالموافقة على "عقيدة دفاعية جديدة" تعتبر تركيا على وجه التحديد بأنها التهديد الرئيسي[7]. وقد بلغت المخاوف والشكوك التركية

ذروتها في 1 حزيران/ يونيو 1995 بعد أن زادتها الأزمات المتكررة في بحر إيجة بالإضافة إلى التقارير التي تحدثت عن حشود عسكرية على الجزر اليونانية وفي جنوبي قبرص، وذلك عندما صدق البرلمان اليوناني قانون معاهدة البحار الدولي، ممهداً الطريق للتوسع في المياه الإقليمية من ستة إلى اثني عشر ميلاً مما سيحول بحر إيجة إلى بحيرة يونانية في نهاية المطاف. وكان وزير الخارجية التركي ممتاز سويسال (Mümtaz Soysal) قد حذر أصلاً من الدخول في "تصفية حسابات" مضيفاً «نحن نعرف من سينتصر إذا ما وقعت معركة... باستطاعتنا أن نهزم اليونان»[8]. وقد هدد كل من الرئيس سليمان ديميريل ورئيسة الوزراء تانسو تشيلر بشن حرب إذا ما نفذت اليونان حدود الاثني عشر ميلاً[9]. وقد استخدمت تشيلر لغة متشددة غير معتادة، بعد أن زادها غضباً اجتماع علني عقد في منتصف حزيران/ يونيو 1995 وضم برلمانيين من اليونان وعبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني الذي كان يقود حرب عصابات ضد الحكومة التركية*. ووصفت تشيلر اليونانيين بأنهم "مخادعون" وذكرتهم بطردهم من الأناضول في عام 1922 قائلة: «لقد بين التاريخ مصير أولئك الذين حاولوا حفر قبر للأتراك؛ إذ هرب الذين أقدموا على تلك الحماقة مخلفين وراءهم جيلاً شاباً تحت البحار»[10].

اندلعت أزمة أخرى في كانون الثاني/ يناير 1996 عندما جنحت سفينة تركية مقابل جزيرة صغيرة تطلق عليها اليونان اسم إيميا (Imia) بينما تطلق تركيا عليها اسم كرداك (Kardak)؛ مما عجل بوقوع سلسلة من الأحداث التي جرَّت البلدين إلى شفير حرب، قبل أن تؤدي الوساطة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى انسحاب مشترك لقوات الدولتين. وقد صعدت الحكومة اليونانية في أثينا من نبرة الحماس الوطني في خطابها بعد أن لسعتها الانتقادات الشعبية التي رأت بأنها قد فشلت في الحفاظ على السيادة اليونانية. فقد وصف وزير الدفاع جيراسموس أرسنس (Gerasimos Arsenis)، الذي كان يتحدث في ثيسالونيكا (Thessaloniki) في آذار/ مارس 1996،

* نجح جهاز المخابرات التركي في اختطاف زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان من الأراضي الكينية بتاريخ 16 شباط/ فبراير 1999، وتم سجنه بإحدى الجزر التركية، وبدأت محاكمته بتاريخ 31 أيار/ مايو 1999. (المحرر)

"الأتاتوركية" بأنها أيديولوجية توسعية، وطالب بإنشاء كتلة مضادة لتركيا تضم أرمينيا وبلغاريا واليونان وإيران والعراق وروسيا وسوريا[11].

كما اغتنم أرسنس أيضاً الفرصة لتأكيد ما أوردته تقارير صحفية ذكرت بأن اليونان قد حصلت على موافقة من سوريا لتأمين حق الهبوط لطائراتها الحربية، الشيء الذي أظهر الشراكة الاستراتيجية التي بدأت تتكون بين الدولتين بدءاً من عام 1990. أما دمشق من جانبها فتطالب ومنذ فترة طويلة بإقليم هاتاي (لواء الإسكندرون)، كما تعارض بناء سدود تركية على نهر الفرات. إن هذه السدود التي تشكل جزءاً من خطة تنمية تكلف 30 مليار دولار أمريكي وتعرف بمشروع منطقة جنوب شرقي الأناضول، قد خفضت، وفقاً لما ذكرته سوريا، حصتها من المياه بقدر كبير. وقد ردت دمشق بالسماح لمقاتلي حزب العمال الكردستاني بالعمل ضد تركيا انطلاقاً من الأراضي السورية.

ويمكن أيضاً أن تفسر التقارير التي ظهرت في عام 1995 والتي تحدثت عن معاهدة عسكرية بين سوريا واليونان في إطار النزاع القائم على المياه. وعلى الرغم من النفي الصادر من كلتا الحكومتين فيما بعد، فإن المسؤولين الأتراك يتفهمون الانعكاسات الاستراتيجية لهذا التحالف. وكما ذكر الدبلوماسي التركي إليكداج «تعتبر تركيا أن اختلاق أزمة مع سوريا قد يصعد الأمور لتصبح نزاعاً ساخناً سيوفر لليونان الفرصة لبلوغ أهدافها في بحر إيجة، وبالتالي، سيضع تركيا في وضع يفرض عليها أن تنفذ عمليات في جبهتين منفصلتين. إن هذا التقويم هو الذي منع تركيا من اتباع سياسة ردع نشطة ضد سوريا»[12].

إذن، فقد كانت الأولوية الأولى لأنقرة هي تحييد ذلك التحول في ميزان القوى الإقليمي. ووفقاً لذلك، قام نائب رئيس هيئة الأركان التركي الجنرال تشيفيك بير (Çevik Bir) بتوقيع اتفاقية في إسرائيل تدعو للتعاون بين القوات الجوية والبحرية للدولتين. وفي 11 آذار/ مارس 1996 وصل سليمان ديميريل إلى القدس في أول زيارة من نوعها يقوم بها رئيس تركي إلى إسرائيل.

وقد شعر رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ، الذي كان يتحدث في هاتاي بعد شهر واحد من زيارة ديميريل لإسرائيل، بالحرية التامة في تصعيد الضغط حين قال: «إن

بعض جيراننا يوفرون المأوى لأولئك الذين يسعون لتدمير وحدة بلادنا . . . فإما أن يضع ذلك الجار حداً لهذا الوضع وإما أنه سيعاقب بكل تأكيد، إن عاجلاً أو آجلاً، على تلك العداوة . . . نحن الأتراك شعب صبور ولكن عندما ينفد صبرنا سيكون رد فعلنا عنيفاً»[13].

وقد ضخم نائب رئيس الوزراء التركي ناهيت منتشه (Nahit Mentese) هذا التهديد بعد أيام قليلة، حين تحدث في البرلمان التركي قائلاً بأن دمشق «لديها طموحات لإقامة سوريا كبرى، وأن هذه الطموحات ستحبط، وإذا ما سمحت الظروف فإننا سنلقن سوريا درساً»[14]. هذا وقد وصلت العلاقات الثنائية بين الدولتين إلى الحضيض خلال شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 1996 وسط تقارير عن وقوع انفجارات مبهمة في العديد من المدن السورية، تبعتها اعتقالات لمئات من السكان ذوي الأصل التركماني، بالإضافة إلى نشر الدولتين قواتهما على الحدود*.

لقد أدى تشكيل حكومة تحالف يتزعمها نجم الدين أربكان، زعيم حزب الرفاه الإسلامي** في مطلع شهر تموز/ يوليو 1996 إلى تخفيف التوتر قليلاً، ولكنه لم يحول القيادات المدنية والعسكرية عن خطها المتشدد تجاه دمشق.

فعلى سبيل المثال، تركز النقاش في جلسة عقدها مجلس الأمن القومي في أول نيسان/ إبريل 1997 على محاولات سورية مزعومة بتنفيذ أعمال تخريبية في إقليم هاتاي، وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر، اتهمت تركيا مرة أخرى سوريا بحشد قوات على طول الحدود المشتركة. وكذلك كان هناك عنصر آخر في حملة الضغوط تلك؛ وهو الإعلان بأن تركيا ستشارك في تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات الإسرائيلية والأمريكية في شرقي البحر الأبيض المتوسط خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 [15].

وليس مستغرباً أن صعود أربكان لتولي السلطة لم يحقق شيئاً على الإطلاق على صعيد تحسين العلاقات التركية ـ اليونانية. وفي الواقع فإن الإعلان في نهاية عام 1996

* عمدت تركيا في بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1998 إلى افتعال أزمة مع سوريا بحجة دعمها لقيام حزب العمال الكردستاني بزعامة عبدالله أوجلان بعمليات عسكرية داخل الأراضي التركية، ووصل الأمر بالمسؤولين الأتراك إلى التهديد باجتياح سوريا. وقد تعاملت سوريا مع هذه الأزمة بعقلانية فلم تصدر عنها ردود أفعال متسرعة. وسارعت كل من مصر وإيران إلى القيام بمبادرة لنزع فتيل الأزمة. (المحرر)

** تم حظر حزب الرفاه من قبل المحكمة الدستورية في كانون الثاني/ يناير 1998. (المحرر).

بأن حكومة الشطر اليوناني في قبرص قد بدأت بتملك نظم الدفاع الصاروخي الجوي من طراز إس ـ 300 التي حصلت عليها من روسيا، قد أشعل أزمة كبيرة، حيث هددت وزيرة الخارجية تانسو تشيلر بأن تركيا «ستفعل ما هو ضروري حتى لو كان ذلك يعني توجيه ضربات»[16] لتحول دون نشر تلك الصواريخ. وقد وصف الرئيس الأمريكي بيل كلينتون التوترات التي نشأت حول قبرص، في رسالة وجهها إلى زعماء الكونجرس الأمريكي بتاريخ 13 كانون الأول/ ديسمبر 1996 بأنها «في أسوأ مستوى لها منذ عدة سنوات»[17]. وأضاف وزير الخارجية البريطاني مالكوم ريفكند في 10 شباط/ فبراير 1997 أن الحرب بين تركيا واليونان قد أضحت "احتمالاً خطيراً"[18].

المتنافسون: روسيا وإيران

إذا كانت أنقرة تعتبر اليونان وسوريا عدوتين مباشرتين تدخل معهما في مناورات غير ذات جدوى، ومن المحتمل أن تتحول إلى صراع مسلح خلال أي وقت، فإن سياستها تجاه إيران وروسيا تعتبر أكثر تعقيداً. ويرجع هذا في الأساس إلى حقيقة أن تركيا وروسيا وإيران ليست بينها نزاعات على أراض، وأن الدول الثلاث مقتنعة كما يبدو حالياً بأن الخسائر التي ستتكبدها بالدخول في حرب ستفوق على الأرجح كل المكاسب المتوقعة منها. لذا فإن المسؤولين في وزارة الخارجية التركية يحاولون جاهدين أن ينفوا وجود أي عداء تجاه أي من جارتيها، مؤكدين أنه بالنسبة إلى روسيا «نريد الشيء ذاته في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وهو الاستقرار»[19]، وأنه بالنسبة إلى علاقتنا بإيران فإنها تراوح بين صعود وهبوط . . . إلا أن كلتا الدولتين لا تحتمل أي عداوة»[20]. إن مثل هذه الآراء والمشاعر قد تجلت في الاتصالات التي تمت على مستوى عال، مثل رحلة تورجوت أوزال إلى موسكو في آذار/ مارس 1991، وهي أول زيارة لرئيس تركي خلال 22 عاماً، والتي انتهت بتوقيع معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون بالإضافة إلى اتفاقية تجارة رئيسية. وعلى الطريقة ذاتها وصف الرئيس ديميريل تركيا وإيران بأنهما جارتان «صديقتان وشقيقتان» خلال رحلة قام بها إلى طهران في تموز/ يوليو 1994، بينما وقع رئيس الوزراء نجم الدين أربكان في 12 آب/ أغسطس 1996 اتفاقية بقيمة 20 مليار دولار أمريكي في طهران، مما جعل إيران ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى تركيا بعد روسيا.

وعلى الرغم من ذلك، فإن لتركيا تاريخاً من الخصومة والنزاع امتد لقرون مع كل من إيران وروسيا، وليس ثمة دليل على انتهاء ذلك التاريخ[21]. ويعتري المحللين الأتراك قلق من رفض روسيا تخفيض الحشود العسكرية على أطرافها الجنوبية طبقاً لمتطلبات وشروط معاهدة القوات التقليدية في أوربا (Conventional Forces in Europe Treaty) لعام 1990، ومحاولة روسيا استغلال الصراعات الإقليمية وتوجيهها لإعادة الجمهوريات السوفيتية السابقة إلى منطقة نفوذها.

وعلى سبيل المثال فإن أرمينيا، التي تدين بالعرفان لدعم موسكو لها في حرب ناجورنو كاراباخ، قد وقعت على اتفاقية في آب/ أغسطس 1992، سمحت فيها بإنشاء قواعد عسكرية روسية على أراضيها. وقد فعلت جورجيا الشيء ذاته في أيلول/ سبتمبر 1995 عقب تعرضها لهزائم مهينة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. أما أذربيجان فقد استمرت في الصمود، ولكن، حتى هناك، أدت الضغوط الداخلية والخارجية إلى إسقاط حكومة الرئيس أبوالفضل الشيبي المؤيدة لتركيا في حزيران/ يونيو 1993، ومهدت لصعود الرئيس الأكثر حياداً، حيدر علييف. ولم تحقق محاولات الزعماء الأتراك لدعم باكو بالتأييد الخطابي أي فائدة عندما تدخلت موسكو داعية إياهم لتنفيذ تهديداتهم وتحمل عواقبها. فبعد أن هدد الرئيس أوزال في منتصف أيار/ مايو 1992 بإرسال قوات إلى ناخيشفان، عقب ورود تقارير عن تدخل قوات أرمينية، حذر القائد العام للقوات المسلحة لكومنولث الدول المستقلة من أن «تدخل طرف ثالث في النزاع يمكن أن يشعل حرباً عالمية ثالثة»[22]. وفي نهاية المطاف لم تستطع أنقرة أن تفعل شيئاً سوى الاكتفاء بموقف المشاهد، بينما كان الأرمن يلحقون الهزيمة بالأذريين.

وبالإضافة إلى تنافسهما الجيوسياسي على منطقة القوقاز، تتنافس كل من تركيا وروسيا على الثروات الاقتصادية بالمنطقة. وكان من أول الإجراءات التي اتخذها الرئيس علييف عند وصوله إلى السلطة في عام 1993، إيقاف العمل باتفاقية قيمتها عدة مليارات من الدولارات مع مجموعة شركات عالمية لتطوير ثلاثة حقول نفط بحرية (قدرت بأنها تحتوي نصف مليار طن من النفط) في بحر قزوين. وقد عارضت روسيا تلك الاتفاقية لسببين: أولاً لاستبعادها من تلك الاتفاقية، وثانياً على أساس أن بحر

قزوين بحيرة مائية، ولذلك فمن الواجب أن تستغل مواردها بمشاركة جميع الدول المطلة على سواحلها. لقد منح الرئيس علييف روسيا حصة قدرها 10٪ في النسخة المعدلة من الاتفاقية المبرمة مع المجموعة العالمية (بينما كانت حصة تركيا 6.8 ٪ فقط)؛ ولكن علييف استمر في التأكيد على أن بحر قزوين هو بحر، وأن لأذربيجان، بناء على ذلك، حقوقاً حصرية في كل الموارد التي تتوافر في حدود مياهها الإقليمية[23]. وبينما اتفقت إيران مع موسكو - نظراً لافتقار مياهها إلى الموارد (تماماً مثل روسيا) وبسبب الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية في استبعادها من المشاركة في الصفقة العالمية - أيدت تركيا وجهة نظر باكو بخصوص موارد بحر قزوين.

تختلف أنقرة وموسكو أيضاً على الكيفية التي سيصدر بها نفط بحر قزوين: شمالاً عبر روسيا، أو غرباً عبر تركيا. ونظراً لاحتمال ضياع المكاسب الاستراتيجية والمالية التي كان كلا البلدين يتطلع إليها، فقد عمل كل طرف منهما جاهداً على فرض تصوره بكل ما يملك. فقد أشارت تركيا إلى حالة عدم الاستقرار في الشيشان والتي تمتد على طول الخط الروسي، مؤكدة أن النفط المصدر بأنابيب إلى الموانئ الروسية سيشحن حتماً عبر المضايق التركية في نهاية المطاف، حيث ترى أن الخط الروسي لم يعد يحتمل حركة ناقلات النفط نظراً لاعتبارات بيئية. وقد ردت روسيا بأن المسار التركي عبر كردستان ليس أكثر أمناً. وقد نفت روسيا بأن لتركيا الحق في تعديل معاهدة مونترو (Montreux Convention) لعام 1936 من طرف واحد، وهي المعاهدة التي تحكم المرور عبر المضايق، واقترحت بأنه، على أي حال، يمكن تصدير النفط من روسيا إلى بلغاريا ومن ثم ينقل عبر الأنابيب إلى اليونان، دون أن يمر بتركيا البتة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1995، قررت المجموعة المستثمرة العالمية، أن الكميات المنتجة في المرحلة المبدئية (أو المبكرة) من نفط أذربيجان سيتم تصديرها عبر خطي أنابيب، أحدهما يمر عبر روسيا والآخر عبر جورجيا وتركيا. ويبقى حسم أمر خطوط التصدير النهائية مسألة مفتوحة.

يشكك العديد من المحللين الروس في أن الطموحات التركية في أذربيجان تعكس تصميماً أوسع نحو تقويض نفوذ موسكو على امتداد الحدود الجنوبية لروسيا[24]. وكان الرئيس أوزال ميالاً في الواقع للاستغراق في الحديث علناً عن "قرن تركي" تتكشف

ملامحه، بينما تحدث رئيس الوزراء ديميريل[25] عن «اتحاد دول تركية يمتد من بحر الأدرياتيك ليبلغ سور الصين العظيم»[26]، وذلك خلال زيارة قام بها إلى منطقة آسيا الوسطى في عام 1992. وقد تزايدت الشكوك الروسية عقب انعقاد مؤتمرات قمة الدول المتحدثة باللغات التركية والتي عقدت في أنقرة عام 1992، وإسطنبول عام 1994، وبيشكيك عام 1995، وطشقند عام 1996، وذلك على الرغم من أن الواقع الذي فرضه تردد تلك الدول في معاداة موسكو، قد حال دون إظهار أغلب زعماء دول آسيا الوسطى لأي تضامن ذي قيمة بين الدول ذات الأصل التركي[27].

وأخيراً، فإن القادة الروس قد اتهموا تركيا بدعم الانفصاليين الشيشان. ومرة أخرى، كان صحيحاً تماماً أن هناك قدراً كبيراً من التعاطف مع قضية الشيشان في تركيا، حيث تشمل التركيبة السكانية الملايين من السكان الذين يتحدرون من أصول في شمال القوقاز، وأن ذلك التعاطف قد عُبر عنه في شكل تحويلات مالية شخصية وإرسال القوة البشرية لدعم المجهود الحربي. وصحيح أيضاً أن الرأي العام في تركيا قد أثر في السياسيين الأتراك، ومن ضمنهم ديميريل، الذي أصبح رئيساً في عام 1993، لدرجة استقباله للقائد الشيشاني جوهر دودايف في تشرين الأول/ أكتوبر 1993 كمثال عن ذلك. وعلى الرغم من ذلك، تنفي تركيا أنها توفر للشيشان أي مساعدة رسمية، وقد أعلنت مراراً احترامها لوحدة الأراضي الروسية.

تبنّت روسيا من جانبها القضية الكردية وسمحت في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 بتأسيس الاتحاد الكونفيدرالي للمنظمات الكردية في كومنولث الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق. في الجلسة الافتتاحية، حيث كانت ملصقات صور زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان تزين قاعة المؤتمر، قال أحد قادة الاتحاد الكونفيدرالي: «إن هدف تنظيمنا ليس الحفاظ على الهوية المتفردة لأكراد كومنولث الدول المستقلة فحسب، ولكن أيضاً تقديم المساعدة لرفقائنا الأكراد الذين يخوضون صراعاً ضد النظام التركي»[28]. وفي 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1995، انعقدت الدورة الثالثة للبرلمان الكردي في المنفى بمبنى مجاور للبرلمان الروسي (الدوما) في موسكو، بحضور عدد من نواب الدوما ومنهم رئيس لجنة الشؤون الجيوسياسية فيكتور أوستينوف (Viktor Ustinov).

وقد جاء في خطاب موجه من قيادات "برلمان المنفى" الكردي إلى مجلس الدوما في أيار/ مايو 1996 معارضة "برلمان المنفى" لتوجيه مسار أنابيب النفط من جمهوريات كومنولث الدول المستقلة ليمر عبر الأراضي الكردية في تركيا[29].

وبالنسبة إلى إيران أيضاً تغطي العلاقات الرسمية حقيقة المنافسة الاستراتيجية القائمة منذ أمد بعيد، والتي تزيدها الخلافات الأيديولوجية حدة. وفي الظروف الحالية، تراجع عداء العثمانيين مع الصفويين ليحل محله الخلاف بين الجمهورية العلمانية في تركيا وثورة إيران الإسلامية. إن تنافسهما على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط وفي الدول التي تضم أغلبية مسلمة والتي كانت تتبع الاتحاد السوفيتي سابقاً، ليس مجرد محاولة لمد سلطتها نحو الخارج، ولكنه أيضاً وسيلة يستخدمها كل منهما لحماية نظامه السياسي الداخلي ضد التحدي الأيديولوجي الذي يمثله الطرف الآخر[30]. ومع أن كلا الطرفين يوفر الملجأ الآمن للمجموعات المعارضة للبلد الآخر، فإن هذا الصراع يخوضه الطرفان بنشاط أكبر على امتداد جانبي حدودهما المشتركة، في أذربيجان وفي العراق.

خلقت الهزيمة التي مني بها الرئيس العراقي صدام حسين في حرب الخليج الثانية عام 1991 فراغاً استراتيجياً ظل يهدد كلاً من تركيا وإيران بالإضافة إلى سوريا. فقد شنت تركيا، التي أزعجها الوجود المتزايد لحزب العمال الكردستاني، عملية عسكرية – هي الأضخم من نوعها منذ حملة قبرص عام 1974 – في عمق شمال العراق في آذار/ مارس 1995 وهي العملية التي قوبلت بإدانة إيرانية بالإضافة إلى تحذيرات إيرانية بعدم انتهاك السيادة العراقية. انسحبت القوات التركية فيما بعد، ولكن في أيلول/ سبتمبر 1996، وعقب قتال دام بين الفصائل الكردية خاضته قوات صدام أيضاً، أعلنت أنقرة أنها ستنشئ منطقة أمنية إلى الجنوب من حدودها[31]. وعلى الرغم من عدم تنفيذ ذلك الإعلان، فإن الاعتداءات اللاحقة الأضخم حجماً، عبر الحدود في أيار/ مايو وأيلول/ سبتمبر 1997 توحي بأن تورط تركيا في شمال العراق يأخذ شكلاً دائماً. وقد ظلت إيران تنشط في هذا المجال أيضاً، وهي تنشئ مناطق نفوذها في كردستان العراقية، ثم في أثناء تدخلها المباشر في 29 أيلول/ سبتمبر 1997 بقصف قواعد

المعارضة الإيرانية في جنوبي العراق، وهو التصعيد الذي حدا بواشنطن أن ترسل حاملة الطائرات الأمريكية (USS Nimitz) إلى منطقة الخليج العربي[32].

إذا كانت الاعتداءات التركية على شمال العراق تهدد مصالح سياسة إيران الخارجية في المنطقة، فإن القومية التركية في أذربيجان تهدد وجود إيران ذاتها؛ إذ إن ما بين ربع وثلث الشعب الإيراني الذي يبلغ تعداده 65 مليون نسمة هم أتراك من أصل أذري، ولهذا تغضب إيران من التصريحات التي يطلقها المسؤولون الأذريون من وقت إلى آخر والتي تتحدث عن شمال إيران باعتباره في الواقع جنوب أذربيجان. وقد كان من نتائج التهديد الأذري التحول الإيراني للوقوف بجانب الأرمن في نزاع إقليم ناجورنو كاراباخ، بالإضافة إلى جهد رئيسي، يتم تنسيقه أحياناً مع روسيا، لتقليل نفوذ تركيا في باكو. وكما قالت صحيفة **خراسان** الإيرانية في آذار/ مارس 1996:

«أظهرت الأحداث الأخيرة أنه في ظل السعي للهيمنة على شرايين موارد الطاقة في المنطقة، تقوم حكومة الولايات المتحدة باستخدام تركيا "كوسيط" . . . وتتفق روسيا مع إيران في أغلب مواقفها حول بحر قزوين. إن هذا الاتفاق يمكن أن يوفر الإطار اللازم لتحقيق وحدة قوية وقائمة على مبادئ بين الدول القوية في المنطقة، وتحديداً إيران وروسيا، للوقوف ضد السياسة التوسعية للولايات المتحدة الأمريكية»[33].

كان من المحتوم في مثل ذلك الإطار أن تعتبر طهران الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي الموقع في 1996 تهديداً إضافياً لأمنها، وأن ترد بالتقرب أكثر إلى خصوم تركيا الآخرين في المنطقة.

الأحلاف المعادية

ليس لتركيا علاقات متوترة مع جميع جيرانها تقريباً وحسب، بل تواجه أيضاً شبكة أحلاف يتزايد ترابطها بين دول الجوار. فإضافة إلى معاهدتي روسيا مع أرمينيا وجورجيا، ومبيعات الأسلحة [الروسية] إلى الحكومة القبرصية اليونانية التي ذكرناها سابقاً، أبرمت روسيا اتفاقية للتعاون العسكري والفني مع اليونان في 1 تشرين

الثاني/ نوفمبر 1995، وذلك خلال أول زيارة يقوم بها وزير دفاع روسي إلى تلك الدولة في العصر الحديث. كما لاتزال روسيا هي المورد العسكري الرئيسي والحليف الدبلوماسي لسوريا، هذا بينما تتشكل حالياً علاقة تتزايد أهميتها بين روسيا وإيران. وقد أثنى وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي على تلك العلاقة في كانون الثاني/ يناير 1996 معبراً عن الأمل في «إمكانية أن تكون إيران وروسيا شريكين استراتيجيين»[34].

ظلت اليونان أيضاً نشطة في تكوين التحالفات؛ فقد وقعت اتفاقيات مع بلغاريا في مطلع التسعينيات أدت إلى إجراء تمارين عسكرية مشتركة منتظمة، ووقعت اتفاقيات عسكرية مع سوريا وروسيا في عام 1995، وأقامت علاقة مع إيران في عام 1991، والتي أضحت المورد الرئيسي للنفط إليها. وأخيراً، وبعد توقيع اتفاق عسكري بين اليونان وأرمينيا في 18 حزيران/ يونيو 1996، اقترح وزير الخارجية اليوناني ثيودور بانجالوس (Theodore Pangalos) تشكيل نظام تعاون إقليمي يضم «أرمينيا وإيران وسنحاول إقناع جورجيا بالانضمام إليه»، وأضاف أن تلك البادرة ستكون «مفتوحة في المستقبل لدول أخرى في المنطقة، وبخاصة دول عربية»[35]. وقد رد المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية عمر أكبيل (Ömer Akbel) محذراً من «أن الخطوات التي تتخذها اليونان لتطويق تركيا عسكرياً تصاعدت بشكل يهدد الاستقرار والسلام في المنطقة»[36]. كما تجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي بلغت فيه حملة الضغط التركية ضد دمشق ذروتها خلال صيف عام 1996، أعلن مسؤول إيراني أن «أي توتر على الجبهة السورية - التركية سيؤثر مباشرة في الأمن القومي لإيران»[37].

وعلى الرغم من وجود إجماع عام في دوائر صنع السياسة التركية حول الطبيعة المعادية للمحيط الخارجي، بالإضافة إلى الفرص غير المسبوقة لتحقيق المكاسب الاقتصادية وتعزيز الهيبة الوطنية، فإنه لا يمكن أن نقول الشيء ذاته حول اختيار المسار الملائم الذي تفرضه مثل هذه الاعتبارات. إن الحوار حول هذه القضية يتأثر بالإرث الذي تحمله تجربة تركيا التاريخية وهياكل مؤسساتها الداخلية والرؤية الاستشرافية المعيارية التي ستقوم عليها سياستها الخارجية.

ثانياً: الإرث التاريخي

يتجذر التصور التركي للتهديدات الخارجية في الأحداث التي أحاطت بالحرب العالمية الأولى وحرب الاستقلال اللاحقة، حين خاض الأتراك قتالاً ضد القوات البريطانية والفرنسية والإيطالية والروسية والأرمينية واليونانية والعربية، أولاً في محاولة يائسة للاحتفاظ بالإمبراطورية العثمانية، ومن ثم للحيلولة دون الاستيلاء على الأناضول وتجزئتها طبقاً للتصور الذي ورد في معاهدة "سيفر" للتقسيم عام 1920.

من بين أوجه الإرث الباقية من تلك الفترة التخوف من التوسع الروسي في اتجاه الجنوب، والإحباط الذي حدث بسبب النتائج غير المرضية للتوسع التركي نحو الشمال، والقلق من أطماع أرمينيا في أراضي الأناضول الشرقية، والأطماع اليونانية في أراضي الأناضول الغربية، ثم الفزع من العرب بسبب انضمامهم إلى الحلف المعادي لتركيا خلال الحرب العالمية الأولى، وبسبب مطالبة سوريا بإقليم هاتاي والتي لم تحقق غايتها، إضافة إلى نجاح العراق في ضم الموصل، والشكوك القائمة حول احتمال أن تكون القوى الغربية مستعدة في أي وقت للتضحية بالمصالح التركية سعياً وراء تحقيق أهدافها الاستراتيجية الخاصة.

إن كل جزئية من ذلك الإرث التاريخي تعود لتشكل هاجساً ينتاب تركيا بالمخاوف في السنوات اللاحقة. فعلى سبيل المثال، قامت موسكو في عام 1945، بإلغاء اتفاق الصداقة الموقع مع تركيا عام 1925 وطالبت باسترجاع إقليمي كارس (Kars) وأرداهان (Ardahan) بالإضافة إلى قواعد عسكرية على طول مضيقي البسفور والدردنيل.

وليس مستغرباً أن تلك الأزمة قد جددت مخاوف تركيا من العداء الروسي، ومع ذلك تراجع أثر ذلك التهديد نتيجة لـ"مذهب ترومان"*، ويبدو أنه يؤكد أيضاً شكوك النخبة التركية حول مصداقية حلفاء تركيا الغربيين. كما يسلط العديد من الباحثين الأتراك البارزين الضوء على تدني الاهتمام الذي أبدته واشنطن في المرحلة الأولى،

* مذهب ترومان (Truman Doctrine): مبدأ نادى به الرئيس الأمريكي هاري ترومان في خطاب وجهه إلى الكونجرس في 12 آذار/ مارس 1947، وينص على تقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية لليونان وتركيا وأي دولة واقعة تحت تهديد الشيوعية. (المحرر)

وهم يفسرون الدعم الأمريكي اللاحق باعتباره إفرازاً جانبياً لاهتمامها الأساسي باليونان وتنافسها الجيوسياسي الأوسع مع موسكو[38].

إن شكوك أنقرة حول عدم مصداقية حلفائها الغربيين قد أخذت شكلاً ملموساً حين أطلق الرئيس الأمريكي ليندون جونسون خطابه الشهير والمؤرخ 5 حزيران/ يونيو 1964 محذراً فيه تركيا بأن توقف الاستعدادات التي كانت تتخذها للتدخل في الحرب الأهلية في قبرص ومهدداً تركيا أيضاً بأن ليس بوسعها أن تعتمد على الحماية الأمريكية إذا ما تورط الروس في النزاع أيضاً. ووفقاً لرؤية محللين تركيين فإن واشنطن «قد حابت حليفتها الأقل قرباً منها والأكثر جوراً عليها وهي اليونان على حليفتها الأكثر ولاءً وبراً بها وهي تركيا»[39]. وفي 18 كانون الأول/ ديسمبر 1965، زادت الجمعية العامة للأمم المتحدة الطين بلة حين صوتت ضد موقف تركيا من قبرص بمجموع 47 مقابل 6 أصوات فقط[40]. أما القادة الأتراك الذين كبلتهم هذه الأحداث التي شكلت صدمة لهم، فقد أيقنوا بأن تركيا قد تجد نفسها معزولة في قضايا أمنية ذات أهمية قصوى، وبدؤوا بإعادة توجيه سياساتهم الخارجية بعيداً عن الاعتماد على الولايات المتحدة وحدها، حيث بادروا بالتقارب مع موسكو وإقامة علاقات وروابط جديدة مع دول العالم الثالث.

أما الحدث المهم الثالث فكان الغزو التركي لقبرص في تموز/ يوليو 1974 وما تلاه من فرض حظر على تصدير السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية والذي تقرر له أن يستمر حتى شهر أيلول/ سبتمبر 1978. وفي 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمجموع 117 صوتاً مقابل صوت واحد على قرار يطالب بالانسحاب التركي الفوري من قبرص[41]. ومرة أخرى تطلع الأتراك إلى ما وراء حدودهم ليروا محيطاً يشهد اعتداء يونانياً، وتقلباً في الموقف الأمريكي، ولامبالاة دولية. وقد عبر رئيس الوزراء التركي أجاويد عن رد تركيا في خطاب قدمه في لندن بتاريخ 15 أيار/ مايو 1978 حدد فيه "مفهوم الأمن القومي" الجديد لتركيا. وأشار أجاويد إلى «أن مصادر التهديد المحدق بتركيا قد تغيرت كثيراً خلال السنوات الأخيرة»[42]، موحياً بذلك إلى أن الاتحاد السوفيتي لم يعد مصدر تهديد، ومشيراً إلى العواقب "غير المواتية" لاعتماد تركيا على الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إن تركيا ستتبع مساراً أكثر استقلالاً

قائماً على «واقعها التاريخي والجغرافي»[43]، وليس على اعتبارات الحرب الباردة الدولية. وفي الواقع، فقد باشر أركان الحكم بهذا التوجه الجديد من قبل، في تموز/ يوليو 1975، بإقامة جيش "إيجة" الرابع - وهو على خلاف الجيوش الثلاثة الأخرى بالقوات المسلحة التركية، لن يكلف بمهام حلف شمال الأطلسي ولن يوجه ضد تهديد سوفيتي محتمل - بحيث يتمركز على الساحل الغربي في مواجهة الجزر اليونانية.

مازالت دروس سنوات تشكيل الجمهورية التي تعززها أحياناً أزمات كتلك التي تحدثنا عنها فيما سبق، مستمرة في صياغة تصورات النخبة التي تضع سياسة تركيا الخارجية. يصل الشعور بالعزلة وعدم الثقة في الأجنبي إلى ذروته - في أوضح مظهر له - فيما سمي "بهاجس التجزئة"، أي «اليقين بأن العالم الخارجي يتآمر لإضعاف تركيا وتجزئتها»[44]. ومع ذلك، وحتى في إطار توجه تركيا الرئيسي، تظل رؤيتها للسياسة الخارجية غارقة في الشعور بوجود خطر دائم، والذي ازدادت حدته منذ انتهاء الحرب الباردة.

ثالثاً: الهياكل المؤسسية

تنبع سياسة تركيا الخارجية من أربعة مصادر داخلية واضحة: الحكومة المنتخبة، والأجهزة البيروقراطية غير المنتخبة في الوزارات (وخاصة وزارة الخارجية) والأجهزة الأمنية، والفرع التشريعي في الجمعية الوطنية التركية الكبرى، والرأي العام الذي تعبر عنه التنظيمات المدنية ووسائل الإعلام.

ظلت وجهات نظر هذه المصادر الأربعة متوافقة خلال أغلب تاريخ الجمهورية التركية (أو على الأقل بالنسبة إلى المصادر الثلاثة الأولى منها، حيث إن الرأي العام قد بدأ يشكل عاملاً ذا شأن مؤخراً فقط). كان صنع القرار شأناً فردياً تحت حكم أتاتورك، بينما ظلت الجمعية الوطنية على وضعها الذي وصف بأنه «منتدى لمناقشة الأحداث الراهنة»[45]. وقد دافع أتاتورك نفسه عن هذا الوضع دون تردد أو حرج قائلاً:

«أيها السادة، هل تملك الأمة أن تدع مهام الإدارة السياسية والعسكرية لأي هيئة نيابية مؤلفة من أشخاص اعتباطيين لا صلة أو خبرة لهم في مثل هذه الشؤون ولم يتم

اختبار ملاءمتهم لها، هيئة مؤلفة مثلاً من شيخ صوفي من إرزنجان (Erzincan) أو زعيم قبلي (رجعي) أو غيرهم من التعساء؟»[46].

ومع ذلك، شكل أتاتورك - الذي كان يدرك الحاجة المستقبلية إلى مؤسسات فعالة - فرعاً تنفيذياً، بينما أبقى على الجمعية الوطنية باعتبارها المقر الرسمي للسيادة إلى أن تنضج إلى الحد الذي يمكنها عنده أن تتولى مسؤولياتها الكاملة[47]. وكانت وسيلته لوضع السلطة في يده خلال تلك الفترة الانتقالية هي حزب الشعب الجمهوري، والذي استمر بعد موته في عام 1938 في صياغة السياسات قبل أن يحيلها إلى الجمعية الوطنية للتصديق عليها.

وحتى بعد الانتقال إلى الممارسة السياسية القائمة على تعدد الأحزاب في عام 1946، عمل النظام الانتخابي - الذي كان يعطي الأحزاب الفائزة عدداً كبيراً ومتفاوتاً من مقاعد الجمعية الوطنية - على ضمان بقاء موضع صياغة السياسة الخارجية في يد الجهاز التنفيذي بدلاً من الجهاز التشريعي[48]. كما ضمن اعتباران آخران عنصر الاستمرارية، أولهما البيئة الخارجية المحيطة بتركيا والتي وفرت حيزاً محدوداً نوعاً ما للتغيير في السياسة الخارجية، إذ لم تُولِّد حيادية العشرينيات والثلاثينيات ولا توجه فترة الحرب الباردة القائم على أساس سياسة حلف شمال الأطلسي (الناتو) خروجاً عن خط السياسة الخارجية. وثانيهما، أسندت مهمة المعالجة اليومية لعلاقات الدولة الخارجية إلى كادر موظفي وزارة الخارجية وهم - باعتبارهم من خريجي أكاديميات النخبة في الجمهورية - يملكون حساً متطوراً من الهوية والرؤية المستقلة، مما جعلهم يتبعون سياسة خارجية متروية وحاسمة تسعى للحفاظ على الوضع القائم. وكما اعتبر العسكريون في تركيا أنفسهم حماة للنظام الداخلي والأمن القومي اللذين أقامهما أتاتورك، فإن دبلوماسييها اعتبروا أنفسهم سدنة في خدمة سياسته الخارجية. وقد توالت الحكومات، ولكن ظلت وزارة الخارجية كما هي، تضمن عدم جنوح سفينة الدولة مطلقاً بعيداً عن خط سيرها، وهي مستعدة على الدوام لإسقاط المشروعات الطائشة التي يأتي بها الساسة المنتخبون.

وبالفعل، فقد أتى أولئك الساسة ببعض الاتساق. فعلى سبيل المثال، وخلال فترة الخمسينيات تخلى رئيس الوزراء عدنان مندريس (Adnan Menderes) ووزير الخارجية فتين روستو زورلو (Fatin Rüstü Zorlu) عن توجه تركيا الذي ظلت تتبعه في النأي بنفسها عن منطقة الشرق الأوسط. فقد تصدروا حلف بغداد عام 1955، وحاولوا إسقاط النظام السوري في عام 1957، وهددوا مراراً؛ بالرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية، بالتدخل في العراق عقب إسقاط الملكية الهاشمية في عام 1958[49]. ونتيجة لذلك، فقد وجدت تركيا نفسها معزولة عن عالم عربي سيطر عليه القوميون الراديكاليون. وكرد فعل جزئي لعدم رضاء النخبة التقليدية عن تهميشها في صياغة السياسة، نفذت القوات المسلحة التركية انقلاباً عسكرياً في عام 1960 أدى إلى إعدام كل من مندريس وزورلو. أما دبلوماسيو تركيا الذين اختصروا وصف ذلك الفصل من الأحداث بأنه "فشل ذريع"[50]، فقد تابعوا سياسة النأي عن منطقة الشرق الأوسط.

تم وضع دستور جديد في عام 1961، وأدخل ذلك الدستور تغييراً يهدف إلى إعطاء القوات المسلحة منفذاً رسمياً إلى عملية صنع القرار، كما عمل الدستور على ضمان قيام رئيس الوزراء بصياغة السياسة الأمنية بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة البيروقراطية العسكرية والمدنية ذات العلاقة. وقد مُنحت هذه الهيئة – وهي مجلس الأمن القومي، الذي يترأسه اليوم رئيس الجمهورية ويضم رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية ورئيس هيئة الأركان العامة وقادة الجيش والقوات الجوية والقوات البحرية وقوات الدرك – سلطات أوسع عقب وقوع انقلاب عسكري آخر في عام 1980[51]. وحتى حين كانت المؤسسة الحاكمة تبذل قصارى جهدها لإحكام قبضتها على صنع القرار، أدت الديمقراطية المتعمقة شيئاً فشيئاً في السياسة التركية إلى بروز نجم تورجوت أوزال، الذي كان، مثل سلفه مندريس، زعيماً يعبر عن تطلعات طبقتي تركيا الوسطى والدنيا بدلاً من نخبتها الحضرية. وعلاوة على ذلك فقد فضّل رئيس الوزراء أوزال، مثلما فعل سلفه، أن يمارس السياسة دون أن يعير اعتباراً كبيراً لرأي الأجهزة البيروقراطية، وهو التوجه الذي أضحى ظاهراً عقب غزو العراق لدولة الكويت.

كان أوزال، الذي أصبح رئيساً في عام 1989، متشوقاً للقيام بدور رئيسي في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب الخليج الثانية عام 1991. وعلى الرغم من رفض الجمعية الوطنية إعطاءه سلطات واسعة بشأن الحرب، فقد أغلق خط الأنابيب الذي ينقل النفط العراقي عبر الأراضي التركية، وسمح لطائرات التحالف بشن غارات انطلاقاً من قواعد في تركيا، وحشد قوات على امتداد الحدود العراقية مع تركيا، كما تفاوض مع زعماء أجانب، كل ذلك دون أن يستشير مستشاريه الدبلوماسيين والعسكريين الذين تبنوا سياسة أكثر حياداً. وقد كتب الجنرال نجيب تورمتاي (Necip Torumtay) – الذي كان رئيساً لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة التركية إبان الأزمة – في مذكراته بأنه قد علم للمرة الأولى بقرار إغلاق خط أنابيب نقل النفط عبر وسائل الإعلام، وأنه قد قضى الأشهر الأربعة التالية بعد ذلك، يدرأ الضغط الذي كان يأتيه من الرئيس أوزال لتبني موقف عسكري أكثر فعالية. وقد عبر تورمتاي على وجه الخصوص عن عدم رضائه عن تخطي أوزال لحدود واجباته (المراسيمية تقليدياً) كرئيس للبلاد، وكتب يقول: «لقد اضطر رئيس هيئة الأركان، بدلاً من التعامل مباشرة مع رئيس الوزراء حسبما يقتضيه القانون، إلى الدخول في جدل حول نوايا الرئيس ومطالبه المعادية للعراق بقوة، بينما لم يتلق رئيس الأركان أي تعليمات أو حتى اقتراحات من الحكومة التي تتحمل مسؤولية أساسية في مثل هذه الأمور»[52]. وقد استقال تورمتاي، الذي أحبطه سلوك أوزال، وهذا ما فعله وزير الخارجية علي بوزر (Ali Bozer)، ووزير الدفاع سافا جيراي (Safa Giray).

كان رئيس الوزراء أربكان وحتى اللحظة التي أجبرته فيها المؤسسة العسكرية على الاستقالة في 19 حزيران/ يونيو 1997، الأحدث في سلسلة الزعماء الشعبيين، الممتدة من مندريس عبر أوزال، والذين أثبتوا قدرتهم على دفع السياسة التركية الخارجية في اتجاهات غير تقليدية. وعلى الرغم من أوجه الشبه بينهم، فقد كان أربكان أقل فاعلية بكثير من أسلافه. وبرغم أن الإسلام كان الصبغة المميزة لخطاب أربكان إلى مدى غير مسبوق، ورغم أنه قد أظهر، خلال الفترة الوجيزة لتوليه رئاسة الوزراء، ميلاً نحو تجاهل الجهاز البيروقراطي، الذي أعلن انزعاجه من ذلك علانية، فمن الملاحظ أنه لم

يكن ذا تأثير يذكر في الشؤون الخارجية. فعلى سبيل المثال، عكست زيارته لإيران وصفقة الغاز التي نتجت عنها، السياسة القائمة منذ أمد بعيد والتي دعمها نخبة المؤسسة (في محتواها إن لم يكن في أسلوبها). كما التزم أربكان التزاماً تاماً فيما يتعلق بقضايا رئيسية أخرى، حيث سمح للطائرات الأمريكية المتمركزة في تركيا بمواصلة التحليق فوق العراق، وتمسك باتفاق تركيا العسكري مع إسرائيل، وعبر عن موافقته على التدخل العسكري ضد الأكراد في شمال العراق. أما الوجهات التي اندفع نحوها أربكان بمفرده فقد جاء مردودها محرجاً، مثل ما حدث مع رحلته غير الموفقة إلى ليبيا في تشرين الأول/ أكتوبر 1996 حين حاضره الزعيم الليبي معمر القذافي. وبما أن واقع تركيا الأمني قد فرض سياسات تناقض غلو خطابه الحماسي، فقد وجد أربكان نفسه مجبراً على التخلي عن صياغة السياسة الخارجية إلى الدبلوماسيين والعسكريين المحترفين.

رابعاً: الضغوط المعيارية

من المسلمات التي يأخذ بها المحللون الأتراك وغيرهم أن السياسة الخارجية لأنقرة يغلب عليها حتى الآن سمات الحذر والسلبية والحفاظ على الوضع الراهن[53]. وقد قال الرئيس الأسبق عصمت إينونو (Ismet Inönü) وهو يتحدث عام 1968 معيداً إلى الذاكرة إرث السنوات المبكرة من تاريخ الجمهورية: «يجب علينا أن نحجم عن خلق أعداء بقدر ما استطعنا في سياستنا الخارجية... وعلينا أن نحذر من اتخاذ أي خطوة متعجلة قد تؤدي إلى جر عداوة أي دولة عظمى»[54]. ويجادل النقاد بأن مثل هذه الأفكار قد فوتت على تركيا العديد من الفرص التاريخية، ومن ضمنها الفشل في التمسك بمحافظة الموصل خلال مؤتمر لوزان (1922-1923)، أو الاستفادة من ضعف وضع اليونان عقب الحرب العالمية الثانية بغرض استعادة جزر الدوديكانيز (Dodecanese)[55]. وقد زادت تلك الانتقادات منذ انتهاء الحرب الباردة وهي تدور اليوم حول اتهامين أساسيين: أن سياسة أنقرة الخارجية لاتزال مقيدة بمنظور مؤيد للغرب، ومنطلق من سياسة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو المنظور الذي لم يحقق النتائج المرجوة، وأن تركيا قد أضحت تبعاً لذلك، غير قادرة على الاستفادة من الفرص التي خلقها انهيار الاتحاد السوفيتي.

لا تقتصر هذه الاتهامات على الانتقادات الجوفاء من المتطرفين، ولكنها تأتي من كل أطراف المشهد السياسي. وكان أجاويد قد جادل بأن تفكك الاتحاد السوفيتي قد خلق "مناطق فرص" كبيرة في القوقاز وآسيا الوسطى، وكان يجب على تركيا استغلالها «قبل أن تستجمع روسيا قواها»[56]، ولكنها لم تفعل نظراً لعدم استعدادها لذلك نهائياً. وأشار أجاويد، على سبيل المثال، إلى أن تركيا قد رفضت اتصالات تقارب من وطنيين أبخاز وشيشان في مطلع التسعينيات كان يمكن أن تتيح لها أن تؤثر في أحداث القوقاز، كما فشلت تركيا في استغلال العدد الهائل من سكان إيران ذوي الأصل الأذري التركي بغرض ممارسة الضغط على تلك الدولة. ووفقاً لأجاويد، مازال هناك وقت لتصحيح الوضع، ولكن يجب أن يتم ذلك قبل فوات الأوان. وكتب كامران عنان (Kamran Inan) وهو وزير سابق يحظى باحترام كبير وأحد نواب حزب الوطن الأم، من أحزاب اليمين الوسط، بالنزعة نفسها «فزعت الحكومة من الفرص التي لاحت ثم ضاعت منها... وبعد فشلها في تفهم الظروف والتوازنات الجديدة، تستمر الحكومة في المضي على خطى سياساتها الخارجية القديمة، التقليدية والأحادية التوجه. لقد قدمت الحكومة الفرص التي لاحت لها إلى الروس على طبق من فضة»[57].

لقد أدى عدم استطاعة تركيا الاحتفاظ بأذربيجان ضمن منطقة نفوذها إلى انتقادات مكثفة، فقد أسماه كامران عنان «مثالاً غير عادي للحماقة والفشل»[58]. أما جميل أونال (Cemil Unal) – وهو نائب سابق في البرلمان التركي وعمل لفترة قصيرة وزير دولة في مجلس الوزراء الذي شكله الرئيس الأذري السابق أبوالفضل الشيبي في باكو – فقد اشتكى بمرارة قائلاً: «لقد سُلمت أذربيجان للروس»[59] بسبب افتقاد أنقرة للرؤية المستقبلية. وخلص عايدن يلتشين (Aydin Yalçin) وهو كاتب وطني ونائب برلماني سابق إلى القول في عام 1993 بأن «لا أمل يرتجى من هذه الحكومة ومن وزارة الخارجية»[60] والتي حولت تركيا إلى «فزاعة جوفاء أو نمر من ورق»[61]. وأضاف «سيرد الشعب التركي بغضب شديد على من يديرون شؤون تركيا، أولئك الجبناء الذين أدى جبنهم وترددهم إلى إفساد الأمور... إن الشعب التركي سيوجه الأسئلة إلى جيشه: ما الذي تنتظرونه؟ وهل ستكتفون بإقامة مسيرات حاشدة أم ستبقون أيديكم مقيدة على اعتبار أن العدو لم يعبر حدودنا بعد؟»[62].

إن عبارات يلتشين تكشف عن البديل المطروح، وهو أن على تركيا أن تتصرف بجرأة أكثر. لقد عبر الصحفي المرموق جينجيز تشاندار (Cengiz Çandar) عن هذا الرأي حين جادل بأن واقع تركيا الجيوسياسي الجديد لم يعد مجدياً التعامل معه بأيديولوجية تنحصر صلتها في الفترة 1923 - 1990، وينحصر مفهومها في مقولة «السلام في الداخل والسلام في العالم»[63]. أما فاتح تشكيرجة (Fatih Cekirge)، وهو كاتب آخر ينتمي إلى هذا المعسكر (ويطلق عليه أحياناً معسكر "العثمانيين الجدد" بسبب ميول هذا المعسكر إلى مبادئ الإمبراطورية)، فيذهب أبعد من ذلك ويقول: «الأمر متروك لجيل كجيلنا، جيل يحب التغيير والمغامرة؛ جيل لا يهاب الموت إلى حد بعيد، لينهض ويستبدل سياسة الحفاظ على الوضع القائم، بالبحث عن آفاق جديدة»[64]. إن على تركيا أن ترسم مسارها الذاتي إن كانت تسعى حقاً لدرء الأخطار الجديدة عن نفسها أو استغلال الفرص الجديدة. فإذا كان الأمريكيون يقرون - كما يبدو - بـ"مذهب مونرو"* على الطريقة الروسية في الاتحاد السوفيتي السابق، وإذا كان هناك مؤتمر يالطا جديد** يجري الترتيب له وستجد تركيا نفسها بعده معزولة مرة أخرى[65]، وإذا كانت استراتيجية واشنطن لتوازن القوى لم تعد تخيف سوى الحيتان في البحار[66]، فإن من الواجب على تركيا أن تتعلم أن تقول "لا" عند الضرورة حين تتحدث إلى الغربيين، كما يجب على تركيا أن تنتقل بدلاً من ذلك إلى سياسة خارجية مستقلة «مبنية على حقائق المنطقة»[67].

يصح القول بأن المؤسسة التي تضع سياسة تركيا الخارجية لاتزال تخطئ في جانب التمسك بالحذر. ولم يكن الأبخاز والشيشان هما الطرفين الوحيدين اللذين كانا يعدان العدة لمعركة وطلبا مساعدة تركية ولم يتحقق لهما ما أرادا خلال السنوات الأخيرة. وبعد أن تفجرت الحرب في ناجورنو كاراباخ في أواخر عام 1991، رفضت أنقرة عرضاً من أذربيجان لتوقيع معاهدة دفاع مشترك[68]. وفي شباط/ فبراير 1992 ناشد زعيم ألبان كوسوفو تركيا أيضاً الاعتراف بشعبه، ولكن دون أن يحقق أي نجاح في مسعاه[69]. وحتى

* مذهب مونرو (Monroe Doctrine): مبدأ نادى به الرئيس الأمريكي مونرو في خطاب وجهه إلى الكونجرس في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1823 وينص على معارضة الولايات المتحدة لأي تدخل أوربي في شؤون نصف الكرة الغربي. (المحرر)

** مؤتمر يالطا: عقد هذا المؤتمر في مدينة يالطا الأوكرانية على البحر الأسود عام 1945، وضم ستالين وروزفلت وتشرشل، وذلك لرسم خريطة العالم بعد الحرب. (المحرر)

حينما شعر الزعماء الأتراك بالميل نحو اتخاذ خطوات فعالة كان دبلوماسيو وزارة الخارجية على أهبة التدخل بغرض كبحهم. وعلى سبيل المثال، أدت الانتصارات التي حققتها أرمينيا في مطلع عام 1993 إلى حث الرئيس أوزال لاقتراح القيام بتدخل عسكري، إلا أن وزارة الخارجية اعترضت على ذلك بشدة[70]. وفي أيار/ مايو 1995 أدى الضغط الذي مارسته وزارة الخارجية التركية إلى صرف الحكومة النظر عن شن عملية عسكرية أخرى، كانت ستوجه لقواعد حزب العمال الكردستاني في إيران. وقامت وزارة الخارجية بالحيلولة دون استخدام القوة خلال أزمة جزيرة إيميا/ كرداك في كانون الثاني/ يناير 1996، حيث نجحت في إقناع المسؤولين بخيار إنزال القوات على جزيرة صغيرة مجاورة قبل أن يتم نزع فتيل الأزمة[71].

ومع ذلك، هناك شيء من المبالغة أحياناً في الحديث عن سلبية النخبة التي تضع السياسة الخارجية لتركيا. ففي عام 1974، أقرت تلك النخبة حرباً كاملة في قبرص على الرغم من المعارضة الغربية الشديدة لها. كما أن تلك النخبة لم تكن متجاهلة أو غافلة عن إفرازات وآثار عزلة تركيا الإقليمية المتزايدة. فإذا ما زاد حجم التهديدات الخارجية فإن أي مسؤول حكومي أو رجل دولة عقلاني سيسعى لتحييد ذلك التهديد، سواء بتعزيز قوة دولته أو بالحصول على تحالفات جديدة. وتركيا تفعل الشيئين معاً؛ ففي الوقت الذي ينشغل فيه أقطاب الحرب الباردة بتخفيض حجم الموارد العسكرية، تنهمك القوات المسلحة التركية في برنامج تحديث ضخم، بدأ في عام 1991، ويقدر أن تصل تكلفته إلى 20 مليار دولار أمريكي عند اكتماله في نهاية القرن[72]. وبالإضافة إلى ذلك استغلت تركيا الفرصة التي خلقتها عملية السلام بين العرب وإسرائيل والتي كانت تحقق تقدماً متسارعاً حينها، لتبرم اتفاقية تعاون عسكري مهمة للغاية مع إسرائيل عام 1996. وقد نبعت كلتا هاتين المبادرتين من داخل المؤسستين الدبلوماسية والعسكرية، إذ يقال إن وكيل وزارة الخارجية أونور أويمن (Onur Öymen) ونائب رئيس هيئة الأركان الجنرال تشيفيك بير هما مهندسا الاتفاق الذي وقع مع إسرائيل[73].

كما أن تركيا تظهر استعداداً متزايداً لتحقيق أهداف تتعارض مع أهداف الولايات المتحدة؛ إذ لم يكن أربكان وحيداً في مناداته بإقامة علاقات اقتصادية مع العراق

وإيران؛ فعلى سبيل المثال يشير محمد أكات (Mehmet Akat) – وهو من القسم المكلف بملف العراق وإيران في وزارة الخارجية – إلى هذا الاتجاه الذي يرى أنه بينما تظل واشنطن مركزة على خلع الرئيس صدام حسين من السلطة، «فإننا لا نربط سياستنا بمصير صدام»[74]. وبالنسبة إلى إيران فقد تذمر أكات من الضغوط الأمريكية ضد اتفاقية الغاز الطبيعي الموقعة مؤخراً مع تلك الدولة وقال: «لسنا بحاجة إلى المزيد من الحظر؛ فإذا كنتم ترغبون في فرض حظر على إيران لأنها ترعى الإرهاب، فلماذا لا تفعلون الشيء نفسه مع سوريا؟ إن مشكلتنا هي مع الدولتين الراعيتين للإرهاب وهما اليونان وسوريا»[75]. ويتفق أثيم توكدمير (Ethem Tokdemir)، وهو رئيس قسم إدارة الشرق الأوسط وأفريقيا بوزارة الخارجية، مع هذا الرأي ويقول: «ليست لدينا أي رغبة في أن نكون متعهدين من الباطن لأمريكا»[76]. وهو يقترح بأن المشاركة البناءة ستكون سياسة أكثر عقلانية تجاه طهران. ووفقاً لما خلص له أكات: «كلا، نحن لا نتطابق في الرؤى مع الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القضايا الإقليمية؛ ذلك لأن لكل بلد مصالحه واهتماماته المتباينة»[77].

وعلى الرغم من ذلك، يظل الرأي قائماً في أن صراعاً حقيقياً يجري اليوم لصياغة سياسة تركيا الخارجية، وهو صراع بين الذين يتبنون مذهب الجرأة والشجاعة والذين ينادون بتوخي الحذر والتروي، وأن الأجهزة البيروقراطية العسكرية والمدنية تميل إلى الدخول في المعسكر الأخير. وليس ثمة حدث يجسد التوتر الدائر بين هذين التوجهين بدرامية أكثر من ذلك الجدل الذي دار حول دور تركيا في أزمة الخليج الثانية (1990-1991).

وقد دعا الرئيس أوزال إلى اتخاذ موقف جريء، حيث أبلغ زملاءه عند اندلاع الأزمة بأنها قد تؤدي إلى تفكك العراق وأنه إذا كانت لتركيا رغبة في أن يكون لها رأي في وضع ما بعد الحرب، فإن عليها أن تشارك في الحملة العسكرية الوشيكة، كما ذكرهم بأن أقاليم العراق الشمالية الغنية بالنفط تقع ضمن الحدود التي تصورها الآباء المؤسسون للجمهورية، وجادل بأن الظروف السائدة تستدعي معالجة «عملية وديناميكية» بدلاً من «التحليلات البيروقراطية والأكاديمية»[78]. وقد أكد الرئيس أوزال وهو

يتحدث أمام الجمعية الوطنية في 1 أيلول/ سبتمبر 1990، بعد وقت قصير من رفض الجمعية طلبه بمنحه سلطات حرب أوسع، أنه «من غير الممكن لتركيا أن تتبع سياسة مترددة وغير حاسمة، وأن تنتظر الآخرين حتى يقرروا أولاً»[79]. وقد ردد أوزال النقطة ذاتها في 2 آذار/ مارس 1991 حين قال: «أنا مقتنع بأن على تركيا أن تدع سياساتها السلبية والمترددة السابقة وأن تدخل في سياسة خارجية نشطة»[80].

إن السرد الذي قدمه الجنرال تورمتاي في مذكراته، والذي تحدث فيه عن معارضته للرئيس أوزال يوضح لنا الكيفية التي لايزال إرث سنوات القيم في تركيا يؤثر في تفكير زعمائها وعقليتهم. فقد كتب الجنرال تورمتاي وهو يرفض اتهامات التخوف الموجهة للقوات المسلحة «فليكن معلوماً أن الأمة التركية وقادتها لم ينسوا كيفية انجرارنا للدخول في الحرب العالمية الأولى ومآسيها، وفي ذلك مثال تاريخي لمغامرة نبعت أساساً من قرارات فردية وطموحات طائشة»[81]. وقد وصف تورمتاي الموقف المؤيد للحرب الذي اتخذه أوزال بأنه «مقامرة ومغامرة»[82] تهدد بجر بلادنا إلى السقوط في المستنقع الشرق الأوسطي[83]، وخلص إلى أن التورط في نزاعات خارجية يهدد مصالح تركيا[84].

إن أوزال وتورمتاي يجسدان بوضوح المعضلة الرئيسية في السياسة التركية الخارجية المعاصرة: فالأوضاع الجديدة تتطلب ردود فعل واستجابات متجددة وغير تقليدية، وفي الوقت ذاته، فالتاريخ متخم بالنماذج التي تبين ما يمكن أن يحدث إذا ما ثبت عدم ملاءمة ردود الفعل المشار إليها. إن الجرأة والحذر كليهما أمر محفوف بالمخاطر.

الخاتمة

ثمة تأثيرات متصارعة تعمل على تشكيل المساعي التركية لتبوؤ مكانة مرموقة في المنظومة الجيوسياسية التي تتكشف تدريجياً، وسعيها لدرء الأخطار الجسيمة الناجمة عن تلك المنظومة، ثم الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي تتوافر عنها. ويعد أحد تلك التأثيرات ضغوط الرأي العام المطالب دوماً بسياسة خارجية أكثر حزماً؛ وذلك عبر المتحدثين باسمه في وسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية والأحزاب السياسية. المؤثر الآخر هو عامل الشد الذي تمارسه مؤسسات الدولة التي تطالب على وجه الخصوص

بتوخي الحذر وضبط النفس. وعلى الرغم من كل هذه العوامل، فإن السياسة يجب ألا يقررها في نهاية المطاف الرأي العام أو الجهاز البيروقراطي بمفرده.

وصف أفلاطون حرفة الحكم بأنها فن النسج والمزج بين عوامل "الإقدام" و"الاعتدال" في الطبيعة الإنسانية. ونظراً لقابلية الأشياء الإنسانية "للتبدل والتغير"، فإن مثل هذا الفن لا يمكن التعبير عنه في قوانين تظل ثابتة ودائمة "إلى الأبد"[85]. وقد حدد فيليب روبنز (Philip Robins) وهو مراقب ثاقب الرؤية للحياة السياسية في تركيا «مزيجاً مؤثراً من الحذر التكتيكي والجرأة على المواجهة»[86] باعتباره الخاصية الرئيسية لمعالجة أتاتورك للسياسة الخارجية. ووفقاً لما أورده سويسال، فإن أتاتورك قد تفهم الحاجة إلى المرونة ولذا لم يقم مطلقاً بتأسيس أعماله وتصرفاته على قوانين متصلبة؛ إذ «لم تكن سياسة تركيا الخارجية طيلة تلك الفترة تتحدد بتوجه حزب قائم على أيديولوجية أو عقيدة أصولية أو متشددة، ولكن بالتقدير السليم والبراعة الدبلوماسية للقيادة السياسية»[87]. وبعبارة أخرى، فإن سياسة أتاتورك الخارجية لا يمكن أن تختزل في شعار مبسط مثل شعار "السلام في الداخل والسلام في العالم".

لم يعد النظام القديم موجوداً، غير أن هناك ثلاث نتائج تبعت حركة الديمقراطية في الحياة السياسية التركية وقد أضحت ظاهرة بالفعل، فهناك اختلاف متزايد في الرؤى بين الحكومات الشعبية المنتخبة والأجهزة البيروقراطية النخبوية الدائمة، وذلك حتى مع ضعف تأثير ونفوذ الأخيرة في الأولى. كما أن الانشقاقات السياسية تتعمق شيئاً فشيئاً، وهي تعمل على تراجع الإجماع العام، مما يزيد من صعوبة أن تضمن الحكومة الحصول على التأييد البرلماني اللازم، ثم أخيراً الأثر المتزايد للرأي العام، كما في حالة الضغط الذي يمارسه الآن الأتراك المتحدرون من أصل قوقازي أو بلقاني بالنيابة عن أشقائهم في الأصل العرقي المحاصرين في نزاعات في الخارج. وحين نضيف إلى كل هذا البيئة الدولية التي لا تعتبر ردود الفعل الملائمة لها واضحة، فإن حصيلة السياسة الموضوعة ستكون متغيرة وغير منسجمة على الأرجح.

تصير الأفكار هي الأكثر أهمية من غيرها في الأوقات التي يسود فيها مثل هذا الغموض على وجه التحديد، وبصفة خاصة حين يكون النظام الدولي في تقلب بحيث

لا تكون السياسة الخارجية تلقائية، وحين تكون الحياة السياسية الداخلية في مرحلة انتقالية بحيث لا يكون هناك مجال لاستدامة حقائق فن الحكم التقليدية. إن تركيا في حاجة لأمرين وهي تجابه تحديات ملحة من الغرب والجنوب بالإضافة إلى تحديات أخرى أقل قرباً وإحاطة ولكنها تنذر بخطر أكبر، من جهة الشرق والشمال. فأول ما تحتاجه تركيا هو ترتيب البيت من الداخل، وفوق كل شيء، إنجاز ذلك بخلق روح الهوية الوطنية التي يمكن أن تستوعب تنوع التجمعات العرقية والدينية في تركيا. أما الشيء الآخر فهو الحاجة إلى زعامة لديها قدر كاف من الخيال، لتوجيه دفة البلاد ببراعة بين خطرين متلازمين؛ هما الجرأة المفرطة من جانب والحذر الزائد من جانب آخر.

الهوامش

1. انظر:

Turkey, Ministry of Foreign Affairs, "The Goals and Principles of Turkish Foreign Policy," (Ankara: Ministry of Foreign Affairs, June 1996).

ويمكن الاطلاع أيضاً على أهداف ومبادئ سياسة تركيا الخارجية في صفحة الوزارة على شبكة الإنترنت <http://www.mfa.gov.tr>.

2. Ibid.

3. أشكر كلاً من فوسن كورجلو (Füsun Koroglu) وإرتجرول أجوس تشيراجان (Ertugrul Oguz Çiragan) على توفير هذه المادة لي.

4. انظر:

Mehmet Gönlübol and Cem Sar, *Atatürk ve Türkiyenin Dis Politikasi 1919-1939* (Atatürk and Turkey's Foreign Policy 1919-39) (Istanbul: Milli Egitim Basimevi, 1963), 90, footnote 86.

5. انظر:

Quoted in Duygu Bazolgu Sezer, "Turkey's Political and Security Interests and Policies in the New Geostrategic Environment of the Expanded Middle East," Henry L. Stimson Center, Occasional Paper no. 19 (July 1994), 25.

6. انظر:

Sükrü Elekdag, "Ufuk Turu" (Tour d'horizon), *Milliyet* (Istanbul), April 15, 1996. Author's translation.

7. انظر:

Dimitri Constas, ed., *The Greek-Turkish Conflict in the 1990s* (London: Macmillan, 1991), Appendix 1, 249.

8. انظر: Reuters, October 25, 1994.

9. انظر: *Turkish Daily News* (Ankara), June 19, 1995, A3.

10. انظر: Quoted in *Hürriyet* (Istanbul), July 5, 1995, 12. Author's translation.

11. انظر:

Foreign Broadcast Information Service, Western Europe (hereafter, FBIS-WEU), April 4, 1996.

12. انظر:

Sükrü Elekdag, "2.5 War Strategy." *Perceptions* 1, no. 1 (March-May 1996), 49.

13. ورد النص في صحيفة **الحياة** (لندن)، 22 نيسان/ إبريل 1996، ترجمة المؤلف.

14. المرجع السابق، 25 نيسان/ إبريل 1996، ترجمة المؤلف.

15. انظر:

Foreign Broadcast Information Service, Near East/South Asia (hereafter, FBIS-NES), March 31, 1997.

16. انظر:

Open Media Research Institute (OMRI) Daily Digest, no. 8, part 1, January 13, 1997.

17. انظر: *New York Times*, December 17, 1996, A12.

18. انظر: FBIS-WEU, February 10, 1997.

19. مقابلة المؤلف مع جازنه سويسال (Gazne Soysal)، المدير التنفيذي لمركز البحوث الاستراتيجية التابع لوزارة الخارجية في أنقرة، آب/ أغسطس 1996.

20. مقابلة المؤلف مع محمد أكات، بوزارة الخارجية التركية في أنقرة، آب/ أغسطس 1996.

21. انظر على سبيل المثال:

Duygu Bazoglu Sezer, "Turkey, Russia and the New Geopolitics of the Black Sea," Paper Presented at the Middle East Studies Association Annual Conference, (Washington, DC, December 7-9, 1995).

22. انظر: *Financial Times* (London), May 22, 1992.

23. انظر على سبيل المثال المقال الذي كتبه جينادي ستاركينكوف (Gennadi Starchenkov) في (*Aziya I Afrika Segodnya*) في كانون الأول/ ديسمبر 1994، والذي ترجم في (FBIS, Central Eurasia) (يشار إليها فيما بعد بـFBIS-SOV)، 10 آذار/ مارس 1995.

24. انظر على سبيل المثال مقالات:

Aleksandr Ignatenko in *Segodnya* on May 12, 1995, Translated in FBIS-SOV, June 1, 1995: Vadim Markushin in *Krasnaya Zvezda* on July 27, 1995, FBIS-SOV, July 28, 1995; and Aleksandr Kondrashev in *Argumenty I Fakty* in July 1995, FBIS-SOV, September 8, 1995.

25. كان سليمان ديميريل رئيساً لوزراء تركيا خلال الفترات 1965-1971، 1975-1977، 1979-1980، 1991-1993. وأصبح رئيساً لتركيا في عام 1993.

26. انظر:

Gareth Winrow, *Turkey in Post-Soviet Central Asia* (London: The Royal Institute of International Affairs, 1995), 17.

27. Ibid.

28. اقتبس وترجم في (FBIS-SOV)، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994.

29. صحيفة **الحياة**، 5 أيار/ مايو 1996، ص 1.

30. للاطلاع على مراجعة مهمة حول "التهديد الموجود"، والذي يشكله النظامان التركي والإيراني بعضهما تجاه بعض، انظر:

Henri J. Barkey, "Iran and Turkey: Confrontation across an Ideological Divide," in Alvin Z. Rubinstein and Oles M. Smolansky, eds., *Regional Power Rivalries in the New Eurasia* (New York: ME Sharpe, 1995), 147-68.

31. انظر: Boston Globe, September 8, 1996, A1.

32. انظر: *New York Times*, October 4, 1997, 1.

33. انظر: FBIS-NES, April 2, 1996.

34. انظر: FBIS-SOV, January 4, 1996.

35. صحيفة **الحياة**، 20 حزيران/ يونيو 1996، ص 8، ترجمة المؤلف.

36. Ibid.

37. المرجع السابق، 17 حزيران/ يونيو 1996، ص 1، ترجمة المؤلف.

38. انظر:

A. Suat Bilge, *Güç Komsuluk: Türkiye-Sovyetler Birligi Iliskileri: 1920-1964* (Difficult Neighbors: Turkey-Soviet Union Relations: 1920-64) (Ankara: Türkiye Is Bankasi Kültür Yayinlari, 1992), 261-263; Mehmet Gönlübol and Haluk Ülman, "Türk Dis Politikasinin Yirmi Yili: 1945-65" (Twenty Years of Turkish Foreign Policy: 1945-65), *Siyasal Bilgiler Fakültesi Dergisi* 21, no. 1 (March 1966), 152-153; Oral Sander, *Türk-Amerikan Iliskileri, 1947-64* "Turkish-American Relations in the Post-War Era: An Alliance of Convenience," *Orient* 33, no. 3 (1992), especially 447-49.

39. انظر:

Gönlübol and Ülman, "Türk Dis Politikasinin Yirmi Yili: 1945-65," 178. Author's Translation.

40. Ibid., 134-144.

41. انظر: Constas, ed., *The Greek-Turkish Conflict in the 1990s*, Appendix 1, 235.

42. انظر:

Bülent Ecevit, "Turkey's Security Policies," *Survival* 20, no. 5 (September/October 1978), 203.

43. Ibid., 205.

44. انظر:

Kemal Kirisçi, "Turkey" in Theodore Couloumbis, ed., *The Foreign Policies of the European Union's Mediterranean States and Applicant Countries in the 1990's: A Comparative Analysis* (London: Macmillan, 1997).

45. انظر:

Mehmet Gönlübol, *Dis Politika: Iç Etkenler Açisindan Bir Dis Politika Incelemesi* (Foreign Policy: A Study of Foreign Policy from the Perspective of Domestic Factors) (Ankara: Ulusal Basimevi, 1969), 22. Author's Translation.

46. انظر:

Mustafa Kemal Atatürk, *Nutuk* (The [1927] Address), vol. 1 (Istanbul: Milli Egitim Basimevi, 1963), 70-71. Author's Translation.

47. انظر

Mümtaz Soysal, *Dis Politika ve Parlâmento* (Foreign Policy and Parliament) (Ankara: Sevinç Matbaasi, 1964).

48. انظر:

Gönlübol, *Dis Politika: Iç Etkenler Açisindan Bir Dis Politika Incelemesi*, 23-24.

49. انظر:

Philip Robins, *Turkey and the Middle East* (London: Royal Institute of International Affairs, 1991), 27.

50. انظر:

Ismail Soysal, "The 1955 Baghdad Pact," *Studies on Turkish-Arab Relations: Annual 1990,* vol. 5, 83.

51. انظر:

William Hale, *Turkish Politics and the Military* (London: Routledge, 1994), 258.

52. انظر:

Necip Torumtay, *Org. Torumtay in Anilari* (The Memoirs of General Torumtay) (Istanbul: Milliyet Yayinlari, 1994), 124. Author's translation.

53. وهكذا، «فإن تركيا لم تكن ناشطة في الشؤون الخارجية، ولم تباشر مبادرات على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، ويوجهها هوس بالعقيدة الدفاعية»، وذلك حسب كامران إينان، انظر: Hayir Diyebilen Türkiye (Istanbul: Timas, 1995), 42.

وإن سياستها الخارجية «اتسمت بمنهجية حذرة ومتحفظة»، انظر:

Philip Robins, "Turkish Policy and the Gulf Crisis: Adventurist or Dynamic?" in Clement H. Dodd, ed., *Turkish Foreign Policy: New Prospects* (Huntingdon: Eothen Press, 1992), 85.

وفي عهد عصمت إينونو تبنت تركيا موقفاً حذراً ومتحفظاً بشكل مبالغ فيه، انظر:

Ferenc A. *Váli, in Bridge Across the Bosphorus: The Foreign Policy of Turkey* (Balimone: The Johnsttopkins Press, 1971), 310.

ويرى البعض أن سياستها تجاه اليونان تتسم «بترددها في المخاطرة وغياب سياسة التجديد»، انظر: Kirisçi, "Turkey," 11.

أما تجاه الشرق الأوسط «فسياستها تتسم بالحذر إلى حد أنها قد تصل أحياناً إلى حد الخنوع»، انظر:

Robins, Turkey and the Middle East, 27.

54. انظر:

Quoted in Váli, Bridge Across the Bosphorus: The Foreign Policy of Turkey, 84. Author's Translation.

55. انظر: Inan, Hayir Diyebilen Türkiye, 43.

56. انظر: Inan, Hayir Diyebilen Türkiye, 52. Author's translation.

57. مقابلة مع المؤلف في أنقرة، آب/ أغسطس 1996.

58. انظر:

Kamran Inan, "Rusya'nin Kafkasya Politikasi" (Russia's Caucasus Policy), Avrasya Dosyasi 1, no. 1 (Spring 1994), 27. Author's Translation.

59. انظر:

Cemil Ünal, "Azerbaycan" (Azerbaijan), Yeni Forum 14, no. 293 (October 1993), 43. Author's Translation.

60. انظر :

Aydin Yalçin, "Türkiye Ne Yapmali?" (What Should Turkey Do?), *Yeni Forum* 14, no. 293 (October 1993), 2, 5. Author's Translation.

61. Ibid.

62. Ibid.

63. انظر :

Atilgan Bayar, "Neo-Osmanlilar" (The Neo-Ottomans), *Aktüel*, no. 49 (June 11-17, 1992), 31.

64. Ibid., 33. Author's Translation.

65. انظر : Inan, *Hayir Diyebilen Türkiye*, 39.

66. انظر :

Hasan Köni, "Günümüzde Rus Milliyetçiligi ve Sonuçlari" (Russian Nationalism and its Consequences Today), *Avrasya Dosyasi* 1, no. 1 (Spring 1994), 8. Author's Translation.

67. انظر :

Bülent Ecevit, "Bölge-Merkezli Dis Politika" (A Region-Based Foreign Policy), Democratic Left Party pamphlet (1995).

68. انظر :

William Ward Maggs, "Armenia and Azerbaijan: Looking toward the Middle East," *Current History* (January 1993), 8.

69. انظر :

Gareth Winrow, *Where East Meets West: Turkey and the Balkans* (London: Institute for European Defence and Strategic Studies), 15.

70. انظر : Kirisçi, "Turkey," 9.

71. Ibid., 9-10, 43.

72. انظر :

Sezer, "Turkey's Political and Security Interests and Policies in the New Geostrategic Environment of the Expanded Middle East," 29.

73. مقابلة مع شوكرو إليكداج في إسطنبول، آب/ أغسطس 1996 .

74. مقابلات مع محمد أكات وأثيم توكدمير وكريم أوراس (Kerim Uras) في وزارة الخارجية التركية بأنقرة، آب/ أغسطس 1996 .

75. المرجع السابق .

76. المرجع السابق .

77. المرجع السابق .

78. انظر : Torumtay, *Org. Torumtay'in Anilari*, 114, 115.

79. انظر : Robins, "Turkish Policy and the Gulf Crisis: Adventurist or Dynamic?" 70.

80. المرجع السابق، ص 76 .

81. انظر : Torumtay, *Org. Torumtay'in Anilari*, 126. Author's translation.

82. Ibid., 76.

83. Ibid., 133.

84. Ibid., 135.

85. انظر : Plato, *Statesman*, 310e-311c, 294a-b.

86. انظر :

Robins, *Turkey and the Middle East,* 38, See also Samuel P. Huntington's praise of Atatürk's skill in *Political Order in Changing Societies* (New Haven, CT: Yale University Press, 1968), 344-57.

87. انظر : Mümtaz Soysal, *Dis Politika ve Parlâmento*, 118-119. Author's translation.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب.: 4567 أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 (2-971) ـ فاكس : 769944 (2-971)
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae